E/2012/33

الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الرابعة عشرة (١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٢)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٢
الملحق رقم ١٣

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١٢
الملحق رقم ١٣

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الرابعة عشرة
(١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٢)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الرابعة عشرة. وقد تناولت اللجنة المواضيع التالية: القدرات الإنتاجية والعمالة؛ والاستراتيجية الإنمائية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا (بما في ذلك رصد تقدم التنمية في ساموا وغينيا الاستوائية)؛ وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي يجري إخراجها من فئة أقل البلدان نمواً.

ولاحظت اللجنة، في تحليلها لموضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ (''تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'')، أن العمالة أصبحت من الشواغل الرئيسية على الصعيد العالمي، نظرا للنقص المستمر الذي تعرفه، ولتزايد البطالة في العديد من أنحاء العالم. ولاحظت أيضا أن المرأة ما زالت تواجه ظروفا قاسية في مجال العمالة، بينما يعاني الشباب بشكل خاص من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.

ولاحظت اللجنة أن حالة العمالة تختلف حسب مستوى التنمية في البلد. إلا أنه يتعين عموما إعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي نحو الحد من تقلبات النواتج، وتشجيع النمو باتخاذ تدابير معاكسة للدورة الاقتصادية، وبواسطة التنظيم الحصيف والإصلاح المالي. وقدمت اللجنة مبادئ توجيهية لاختيار نوع النشاطات الإنتاجية الكفيلة بتوليد العمالة، والتي ينبغي دعمها بموارد عمومية. وشددت اللجنة على مدى أهمية تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد بالنسبة لخلق فرص العمل. وأبرزت اللجنة أيضا الدور الذي يمكن أن تؤديه برامج العمالة في القطاع العام في التخفيف مؤقتا عن العمال المتضررين من البطالة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التعاون الدولي والتنسيق، بما في ذلك الترتيبات الإقليمية، في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التحول الهيكلي الاستباقية على حد سواء، لا في مجال الصناعة التحويلية فحسب بل في الزراعة والخدمات أيضا.

ونظرت اللجنة في المبادئ الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وقدمت اقتراحات حول الخطوط العريضة لاستراتيجيات معالجة المشاكل الحالية والناشئة. ورغم بعض العيوب، فقد حققت استراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية نتائج هامة تتمثل في الالتزام العالمي بالتنمية والقضاء على الفقر، ويجب أن يستمر هذا الالتزام إلى ما بعد عام ٢٠١٥. غير أن مجرد تمديد الأهداف الإنمائية للألفية لن يكون كافيا، فقد نشأت تحديات جديدة مثل تغير المناخ

وأزمة الأمن الغذائي، بينما لم تُعالج المشاكل السابقة مثل أوجه التفاوت المستمرة بين البلدان وداخلها. وينبغي أن يشمل الإطار الإنمائي الجديد المبادئ الأساسية المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما في ذلك التضامن واحترام البيئة وتوسيع نطاق حريات الشعوب بطريقة مستدامة ومنصفة وطويلة الأمد. غير أن تلك المبادئ لم تنعكس بشكل تام أو تدمج بطريقة ملائمة في الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تطابق صياغة خطة التنمية العالمية وتنفيذها المبدأ الأساسي المتمثل في المشاركة الشاملة للجميع. وينبغي أن تكون هذه الخطة قابلة للتنفيذ في جميع البلدان، وألا تقتصر على البلدان النامية. وهناك، في السعي إلى تطبيق هذه المبادئ الأساسية، حاجة ملحة إلى تحديد استراتيجيات إنمائية مناسبة، بما في ذلك العناصر الرئيسية للسياسات الكفيلة بتعزيز التحول الحيوي مع التكيف مع السياقات الخاصة بكل بلد. وينبغي أن ترافق الأهداف الظروف التي تساعد على بلوغها.

واضطلعت اللجنة بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٢، واقترحت وفقا لذلك إدراج جنوب السودان في القائمة، رهنا بموافقة البلد. وللمرة الثالثة على التوالي، خلصت اللجنة إلى أن توفالو وفانواتو مؤهلان لرفع اسميهما من القائمة وأوصت بذلك. ولأول مرة، استوفت أنغولا وكيريباتي معايير الأهلية لرفع اسميهما من القائمة وسيُنظر في ذلك أثناء استعراض عام ٢٠١٥. وأحاطت اللجنة علما بالتقدم الإيجابي المستمر المحرز في تنمية الرأس الأخضر وملديف، المرفوع اسمهما من القائمة، وساموا، المقرر رفع اسمها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وغينيا الاستوائية التي أقر المجلس رفع اسمها سنة ٢٠٠٩، وهو ما لم تأخذ به الجمعية العامة بعد. وبهذا الخصوص، أعربت اللجنة من جديد عن قلقها لأن استمرار الجمعية العامة في عدم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن يضر بالفئة.

وأخيرا، استعرضت اللجنة الآليات القائمة للانتقال السلس المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩، ودعت إلى ضرورة الزيادة في توضيح الدعم الذي سيقدمه شركاء التنمية بعد رفع أسماء البلدان من القائمة، وسبل تكييف ذلك الدعم مع الحالة الإنمائية للبلد الذي يرفع اسمه. واقترحت إجراءات لتعزيز عملية الإعداد لإخراج البلدان من الفئة، بما في ذلك زيادة الوضوح في تحديد الجزء من الدعم الذي تتلقاه البلدان بالفعل والذي يخص أقل البلدان نموا. وتشمل المقترحات أيضا إجراءات محسنة لإلغاء تدابير الدعم تدريجيا. وحذرت اللجنة من التطبيق الثنائي للدعم، أي تقديمه إذا كان البلد من اقل البلدان نمواً، وعدم تقديمه بعد رفع الاسم من القائمة. وفي هذا الصدد، اقترحت اللجنة أن يسترشد المانحون بمعايير تحديد أقل البلدان نمواً (وخاصة مؤشر الضعف الاقتصادي) أثناء تخصيص معونتهم، وأوصت أيضا بالنظر في إنشاء آليات لتأمين البلدان التي يجري إخراجها من الفئة من الصدمات الخارجية الضارة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل المطلوب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجَّه انتباهه إليها	١
	ألف – المسائل المطلوب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها	١
	باء – المسائل التي يوجَّه انتباه المجلس إليها	٢
الثاني –	تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة في بيئة مسؤولة عالميا	٤
	ألف – مقدمة	٤
	باء – الحالة الراهنة في مجال العمالة	٤
	جيم – عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وبطء توليد العمالة	٥
	دال – ابتكارات من أجل التحول الهيكلي	٦
	هاء – برامج العمالة في القطاع العام	٩
	واو– دور التعاون الدولي	١٠
الثالث –	ما بعد عام ٢٠١٥: حان الوقت لوضع خطة إنمائية تحويلية	١٢
	ألف – مقدمة	١٢
	باء – مبادئ لخطة تنمية تحويلية	١٣
	جيم – العناصر الأساسية للتنمية التحويلية	١٤
	دال – الدعوة، والرصد والمتابعة	١٧
	هاء – الاستنتاجات	١٨
الرابع –	استعراض عام ٢٠١٢ من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا	١٩
	ألف – مقدمة	١٩
	باء – عتبات تحديد أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٢	١٩

جيم – أهلية الإدراج في القائمة والرفع منها ٢٤
دال – رصد التقدم في مجال التنمية الذي تحرزه البلدان المرشحة للرفع من القائمة ٢٦
هاء – رصد تقدم البلدان التي رفعت من القائمة: الرأس الأخضر وملديف ٢٧
الخامس – تعزيز أحكام الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا ٢٩
ألف – مقدمة ٢٩
باء – تعزيز عملية الانتقال السلس ٢٩
جيم – التقليص التدريجي لتدابير الدعم القائمة واستحداث آليات لدعم الانتقال السلس ٣٠
السادس – الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية ٣٣
السابع – تنظيم الدورة ٣٤
المرفقات
الأول – قائمة المشاركين ٣٥
الثاني – جدول الأعمال ٣٧

الفصل الأول

المسائل المطلوب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجَّه انتباهه إليها

ألف – المسائل المطلوب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها

الاستراتيجية الإنمائية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥

١- نظرت لجنة السياسات الإنمائية في الكيفية التي ينبغي أن تواصَل بها خطة الأمم المتحدة للتنمية بعد عام ٢٠١٥. وينبغي الاستمرار في تنفيذ الرؤية المعبر عنها في إعلان الأمم المتحدة للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) وتوسيع نطاقها. وهناك حاجة إلى تحديد الالتزام بالتقيد التام بالمبادئ الأساسية للإعلان، بما في ذلك هدف التخفيض المتعدد الأبعاد للفقر في سياق عملية إنمائية مستدامة ومنصفة تعزز أمن الشعوب. وينبغي إدماج تلك المبادئ إدماجا كاملا في الأهداف الإنمائية، مع مراعاة المشاكل الإنمائية الجديدة. ويستلزم تحديد أهداف إنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ نهجا قائما على المشاركة. وعليه، أوصت اللجنة بأن ينظر المجلس في الشروع في عملية حوار حول السياسة العامة مع الحكومات والجهات الفاعلة المعنية لمناقشة كيفية وضع الأهداف وتحديد صكوك السياسة العامة الممكنة لتيسير تنفيذها لمصلحة الجميع.

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً

٢ – أوصت اللجنة بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضم جنوب السودان إلى قائمة أقل البلدان نمواً (رهنا بموافقة الحكومة).

٣ – أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع اسم فانواتو من قائمة أقل البلدان نموا.

٤ – أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع اسم توفالو من قائمة أقل البلدان نموا.

٥ – تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٠٩، أشارت اللجنة كذلك على المجلس بإعادة تأكيد أهمية قيام شركاء التنمية بتنفيذ تدابير ملموسة دعما لإستراتيجية الانتقال، من أجل التكيف مع الإلغاء التدريجي للامتيازات المرتبطة بالانتماء إلى قائمة أقل البلدان نمواً.

تعزيز عملية الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا

٦ - استعرضت اللجنة تجربة البلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا، وقدمت عددا من الاقتراحات لتعزيز وتدعيم أحكام القرار ٢٠٩/٥٩. وتوصي اللجنة المجلس بأن يحيل تلك الاقتراحات إلى الفريق العامل المخصص الذي أنشأته الجمعية العامة، لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا، لتُعتبَر إسهاما في تقرير الفريق إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

باء - المسائل التي يوجَّه انتباه المجلس إليها

تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة في بيئة مسؤولة عالميا

٧ - قد يود المجلس، في توصله إلى الاستنتاجات المتعلقة بموضوع الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠١٢، أن يراعي التحليل والتوصيات الواردة في الفصل الثاني من هذا التقرير، وخاصة ما يتصل منها باعتماد سياسات قطاعية وسياسات للاقتصاد الكلي ترمي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة. ويعتبر دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذا أهمية خاصة. ويوجَّه الاهتمام أيضا إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه برامج العمالة في القطاع العام في التخفيف مؤقتا عن العمال المتضررين من البطالة.

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً

٨ - خلصت اللجنة إلى أن أنغولا وكيريباتي استوفيا معايير رفع اسميهما من القائمة لأول مرة، وسيُنظر في عام ٢٠١٥ في إخراجهما من الفئة أثناء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، وقد طلبت اللجنة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعد ملامح الضعف، وطلبت من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تجري تقييمات مسبقة عن الأثر بالنسبة لهذين البلدين، لتقديمها إلى الاستعراض التالي.

رصد التقدم المحرز تنمية البلدان التي يجري إخراجها من الفئة

٩ - استعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنمية ساموا وغينيا الاستوائية، اللتين واصلتا التطور. وأعربت اللجنة مجددا عن قلقها لتأخر الجمعية العامة المطول في اتخاذ قرار بخصوص رفع اسم غينيا الاستوائية من القائمة يضر بمصداقية فئة أقل البلدان نمواً.

رصد التقدم المحرز في تنمية البلدان التي يجري أُخرجت من الفئة

١٠ - استعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنمية البلدين الذين رفع اسمهما من القائمة (الرأس الأخضر وملديف) ولاحظت أنهما حققا تقدما مرضيا منذ الاستعراض الأخير. غير أن البلدين كليهما ما زالا بحاجة إلى الدعم من أجل استكمال الجهود التي يبذلانها بغية تعزيز التحول الهيكلي لاقتصاديهما واستدامة تقدمهما في مجال التنمية.

الفصل الثاني

تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة في بيئة مسؤولة عالميا

ألف – مقدمة

١١ – توليد العمالة المنتجة عامل حاسم لاحترام الذات وتخفيف حدة الفقر، ولزيادة الإنتاج. وقد برزت العمالة بوصفها من الشواغل الرئيسية على الصعيد العالمي ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، رغم التقدم المحرز في تخفيف حدة الفقر في أنحاء كثيرة من العالم.

١٢ – وتختلف حالة العمالة حسب مرحلة التنمية في البلد. ففي كثير من الاقتصادات الفقيرة توجد نسبة كبيرة من السكان العاملين في الزراعة والعمالة الهشة، في حين تشكل الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة النسبة الأكبر من مجموع العمالة في معظم الاقتصادات ذات الدخل المرتفع. وبوجه عام تواجه المرأة ظروفًا قاسية في مجال العمالة ومن الضروري أن يشكل تصحيح ذلك جزءًا أساسيًا من أي استراتيجية لتعزيز العمالة.

١٣ – وتؤثر بيئة السياسات على الصعيد الكلي تأثيرًا كبيرًا على النمو، في حين يمكن للسياسات القطاعية أن توجه كلاً من معدل النمو ونمطه في اتجاه ملائم للعمالة. والسياسات القطاعية ضرورية لتحقيق الفاعلية في توفير فرص العمل وتشجيع تحول هيكلي حيوي للاقتصاد، ينبغي أن يتوافق أيضا مع الاستدامة البيئية، ويشمل ذلك مراعاة أثر تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تقوم برامج العمالة في القطاع العام بدور مهم في استكمال تلك السياسات. فهذه البرامج تولد نتائج فورية أسرع مما تولده السياسات على الصعيد الكلي والقطاعي وتوفر الدخل وشبكة أمان ناجعة للفقراء العاملين وللمتضررين من الصدمات الاقتصادية الضارة.

باء – الحالة الراهنة في مجال العمالة

١٤ – تشير الاتجاهات الأخيرة إلى تباطؤ في سرعة تحسن مستويات العمالة على الصعيد العالمي. فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم النامي ١٥٠ مليوناً في عام ٢٠١٠، مقارنة بـ ١٤١ مليونًا في عام ٢٠٠٧. وتلاحظ اللجنة أنه في كثير من البلدان النامية، ولا سيما ذات الاقتصادات الأكثر فقرًا، لا تعتبر البطالة المعلنة مؤشرًا لضخامة حجم مشكلات العمالة التي تشمل قدرا كبيرا من العمالة الناقصة المتفشية. وعلى الصعيد العالمي انخفضت إلى حد ما نسبة العمالة إلى عدد السكان في سن العمل من ٦١,٢ في المائة في عام

٢٠٠٧ إلى ٦٠,٣ في المائة في عام ٢٠١١، مما يشير إلى تضاؤل قدرة الاقتصاد العالمي على توليد العمالة.

١٥ - وفي حين يعمل البعض في القطاع الحديث ويتمتعون عموما بشروط عمل جيدة (أي ''عمل لائق'')، يواجه آخرون ضيق الخيارات في سبل العيش. ويعمل البعض الآخر، ومنهم كثيرون ممن تنقصهم المؤهلات والمهارات، لحسابهم الخاص، أو في مشاريع صغيرة منخفضة الإنتاج، بينما يشتغل آخرون كعمال مؤقتين. ويوصف العمّال في هذه الفئة بـ ''العمالة الهشة'' ويفتقرون في كثير من الأحيان إلى الحماية الاجتماعية الرسمية. وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد المشتغلين في العمالة الهشة حوالي ١,٥ بليون شخص.

١٦ - ويظهر اختلال التوازن بين الجنسين في كل قطاع من معظم الاقتصادات. وفي جميع المناطق، كانت نسبة العمالة إلى عدد السكان أقل بالنسبة للإناث منها بالنسبة للذكور. والنساء ممثلات تمثيلا زائدا في الزراعة في كثير من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وآسيا.

١٧ - والشباب (بين ١٥-٢٤ عامًا) من أكثر المتضررين بالأزمة. ففي عام ٢٠١١ كان معدل بطالة الشباب أعلى بثلاث مرات تقريبًا من المعدل المقابل بالنسبة للبالغين، وحتى في حالات عمل الشباب فإن عددا كبيرا منهم في فئة العمالة الهشة. ولبطالة الشباب المرتفعة آثار مجتمعية هامة، لأنها تمس النمو الاقتصادي الطويل الأجل،فهي تحد من اكتساب المهارات الفردية ومن القدرة على الكسب طيلة العمر، كما تترع إلى تقويض التماسك الاجتماعي.

جيم - عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وبطء توليد العمالة

١٨ - يعزى استمرار البطالة ونقص العمالة بدرجة كبيرة إلى بطء نمو الناتج وانخفاض كثافة نمو العمالة. لذلك، ومن أجل توليد المزيد من العمالة يلزم تسريع نمو الناتج واستدامته وضمان أن تكون الأنشطة الاقتصادية التي يقوم عليها هذا النمو مولدة للعمالة بقدر كاف. بالإضافة إلى ذلك، يتعين في البلدان التي بها أعداد كبيرة جدًا من العاملين في الزراعة والقطاع غير الرسمي، أن تركز السياسات على تحسين الأوضاع في هذه القطاعات (بما في ذلك زيادة الإنتاجية والاستثمار).

١٩ - من العوامل المساهمة في مشكلة العمالة في السنوات الأخيرة تقلب أداء الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة النمو، المرتبط بالأزمة المالية وما يتصل بها من تفاعلات الاقتصاد الكلي، التي شملت انخفاض الطلب على الواردات في تلك الاقتصادات. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الاختلالات الخارجية الكبيرة لا يزال يشكل مصدرًا للقلق، بسبب ما تنطوي عليه من تهديدات لاستدامة أسعار الصرف العالمية واستقرارها.

٢٠ - وقد عانى معظم الدول من تباطؤ في عملية التحول الهيكلي المطلوب لتسريع توفير فرص العمل. ويعزى هذا التباطؤ بدرجة كبيرة إلى الإطار السائد حاليا لسياسة الاقتصاد الكلي، مما يؤكد بالدرجة الأولى على أهمية الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة والسيطرة على حالات العجز في الميزانية، مع إيلاء قدر محدود من الاهتمام للنمو والعمالة والاستثمار المنتج وتركيبة الناتج. وفي الواقع، ارتبطت السياسات الناتجة عن ذلك مع ركود الاستثمار وظهرت في العديد من الاقتصادات فجوات بين الطلب والقدرة الإنتاجية القائمة. وهذا بدوره يثبط الاستثمارات ونمو العمالة في المستقبل. وتتفاقم المشكلة بسبب استمرار التقلبات في الطلب الإجمالي.

٢١ - قبل تسعينات القرن الماضي، كانت تقلبات النمو وخاصة في البلدان المتوسطة الدخل تعزى إلى حالات العجز المالي وصدمات معدلات التبادل التجاري. أما في الفترة الأخيرة فقد منحت التقلبات التي تسببها الأزمات الدورية في القطاع المالي والمرتبطة باتجاهات تدفق رأس المال الأجنبي أهمية أكبر وزادت من حدة الصدمات التجارية. وبتحرير حساب رأس المال أصبحت التدفقات المالية أقل استقرارًا، كما أصبحت مسايرة بقدر كبير للدورات الاقتصادية: تزداد التدفقات الداخلة من رأس المال الخارجي مع نمو الطلب الإجمالي المحلي ويسهم ذلك في ارتفاع قيمة العملة، الأمر الذي يشجع المزيد من التدفقات المالية الداخلة. وتبرز التزامات خارجية كبيرة غالبا ما تؤدي إلى انعكاس مفاجئ وكبير في اتجاه تدفقات رأس المال. وتميل هذه الانعكاسات نحو تضخيم التقلبات في الطلب الإجمالي وتثبط الاستثمار، مما يؤثر بشكل كبير على النمو الطويل الأجل.

٢٢ - وإلى جانب التنظيم المالي التحوطي، تتطلب سياسات الاقتصاد الكلي لخلق العمالة مزيجًا من سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية واستراتيجية استباقية لتنويع الإنتاج. فالسياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية ضرورية لمقاومة الأثر السلبي للتقلبات المفاجئة في تدفقات رأس المال. ومع ذلك، فإن الاعتماد الحالي على الأسواق المالية الدولية أدى إلى تقليص الحيز المالي للبلدان، مما يحد من تبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية.

دال - ابتكارات من أجل التحول الهيكلي

١ - النهج الفعّالة في السياسات القطاعية

٢٣ - من المشكلات الرئيسية في خلق القدرات الإنتاجية والعمالة هي تحديد أنواع السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها بشكل مربح. ويرى معظم الحكومات أن دورها في هذا الصدد هو البناء على المعارف القائمة في الاقتصاد بتشجيع التنويع وتوفير بيئة اقتصاد كلي مستقرة

ومواتية للتنمية، وبناء الهياكل الأساسية المناسبة وصيانتها. وفي هذا الصدد من المهم وضع ترتيبات مؤسسية مشتركة بين القطاعين العام والخاص – أو ابتكارات تنظيمية أخرى على الصعيد الوطني – يمكن من خلالها الحصول على معلومات عن الأنشطة المربحة والمنتجة وعن التدخلات المفيدة. ومن الأهداف الرئيسية لهذا الترتيب المشترك تحديد العوائق التي تمنع توسع الأنشطة الحالية وتحول دون بروز أنشطة جديدة. والمساعدة أمر مستحب لتشجيع رأس مال المشاريع وزيادة التنسيق والتجمع بين المنتجين وتيسير وصولهم إلى الأسواق. ومن الأهداف أيضًا تحقيق تكامل هذه الأنشطة مع الإنتاج المحلي ومع بقية الاقتصاد بحيث تولد تنمية على الصعيد الوطني تتجاوز النطاق الضيق المعزول من الاقتصاد المحلي.

٢٤ – إن إمكانات أي صناعة في توليد فرص عمل للأجل الطويل تكمن غالبًا في المعرفة بتلك الصناعة وبتقنياتها المتطورة وأسواقها. واختيار أصناف الصناعات أو الأنشطة التي يرجح أن تنجح مهمة معقدة تتطلب إجراءات محددة تساعد في تقليل الأخطاء.

٢٥ – ومن وسائل تقليل الأخطاء تحديد معايير للأداء، وجعل الدعم الحكومي مشروطًا بالأداء. ويجب أن تكون المعايير محددة بوضوح وتسهل مراقبتها. وعلاوة على ذلك، فإن احتمالات نجاح صناعة أو نشاط وليد في البلدان النامية تزداد قوة بحشد مهارات من الخارج، بوسائل منها الهجرة العكسية لذوي الكفاءة أو الهجرة الدائرية. وبالتالي ينبغي أن تحصل الصناعات أو الخدمات على دعم تكميلي من أشخاص ذوي خبرة في الخارج، يكونون مطلعين على التكنولوجيات والعمليات المستجدة وقادرين على تطبيق و/أو تكييف هذه الخبرة في السياق الوطني. ودور الرعايا العائدين مهم بوجه خاص هنا، كما يتضح من تطور قطاع خدماتي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهند. وأخيرًا، ودون إغفال دور المعرفة المحلية التقليدية، فإن معظم الأفكار لصناعات جديدة محتملة ينبغي أن يلتمس على الصعيد العالمي. فقبل أن يلتزم بلد ما بتشجيع صناعة جديدة، ينبغي أن يتحقق من مركز هذه الصناعة في بقية أنحاء العالم، وأن يقيم تطورها التقني ويبحث سلسلتها القيمية التي كثيرًا ما تكون عالمية، بما في ذلك ما إذا كانت تقع في أسواق تبدي إمكانات للنمو وأن يحدد حجم المنافسة الحالية والمحتملة.

٢ – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٢٦ – المساهمة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق العمالة أكبر بكثير من مساهمة المؤسسات الكبيرة. ولهذه المؤسسات غالبا روابط هامة – يلزم تشجيعها بقطاعي الزراعة والخدمات وبالصناعات الكبيرة. ولذلك، ينبغي أن تنظر الحكومات في إمكانية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المناسبة للظروف المحلية، مثل التي تعالج المواد الخام، أو التي

تعمل في الإنتاج الكثيف الاستخدام لليد العاملة وفي عمليات التعاقد بشأن الخدمات. وفي هذا الصدد، يؤدي تيسير الحصول على التمويل وتوفير الاعتمادات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في دعم ظهور مشاريع جديدة واستمرار العمليات.

٣ - اعتبارات إضافية لخلق فرص العمل

٢٧ - يحتاج مباشرو الأعمال الحرة الصغرى بدورهم إلى الدعم لكي يستمروا في العمل التجاري ويزيدوا من الإنتاجية وينموا. ومن شأن التمويل البالغ الصغر أن يساعد مباشري الأعمال الحرة الصغرى على رفع مستوى المشاريع الأسرية لتتجاوز مستوى الكفاف. وعلاوة على ذلك يلزم تعزيز عملية توفير الهياكل الأساسية في الكثير من البلدان النامية ولكن بوجه خاص في البلدان المنخفضة الدخل حيث تكون نواحي النقص كبيرة. ويمكن أن يؤدي التعاون الدولي دورًا مهمًا بتوفير موارد مالية تشتد الحاجة إليها. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية بوضع وتنفيذ سياسات يمكن التنبؤ بها. فعلى سبيل المثال، يمكن، بتقليل الإجراءات البيروقراطية، خفض تكاليف المعاملات وزيادة القدرة التنافسية وتشجيع المشاريع التجارية على العمل في الاقتصاد الرسمي.

٢٨ - علاوة على ذلك، يتسم رفع مستوى مهارات القوى العاملة بأهمية بالغة. ورغم توسع التعليم الرسمي، كثيرًا ما يظهر نقص كبير في المهارات المناسبة (انظر E/2011/33، الفصل الثاني). ومن الضروري أن يتوافق التدريب على المهارات - من خلال الترتيبات القائمة بين القطاعين العام والخاص، والتلمذة الحرفية والروابط بين المدارس والشركات - مع متطلبات القطاعات التي توفر أكبر إمكانات النمو المولد للعمالة.

٤ - أهمية حصول تحول حيوي في مجال الزراعة

٢٩ - لا تزال نسبة كبيرة من السكان في العديد من البلدان في آسيا وأفريقيا تعمل في مجال الزراعة، رغم الانخفاض الحاد في حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. فحوالي ٨٠ في المائة من فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية، وهم أسرى سبل العيش الزراعية المنخفضة الإنتاجية. ومعظمهم من العمال غير الملاك أو من صغار المزارعين الهامشيين. ونسبة متزايدة منهم من النساء، بما أن الرجال ينتقلون إلى أعمال غير زراعية. وفي العقود الماضية، أهمل معظم البلدان النامية الاستثمار في الهياكل الأساسية الزراعية، والبحوث المتعلقة بالمحاصيل، ونُظُم الإرشاد، هذا مع تدهور البيئة. ويواجه أصحاب الحيازات الصغيرة، وخاصة النساء، عقبات كبيرة في الحصول على الأراضي والقروض والمدخلات والتكنولوجيا والمعلومات وخدمات التسويق.

٣٠ - ويتطلب الإفلات من فخ الإنتاجية المنخفضة اتخاذ مجموعة من التدابير، تشمل الاستثمار في مجالات البحث والري والطرقات ونُظُم الإرشاد، وإقامة سُبل ابتكارية لتعزيز إمكانية حصول صغار المزارعين على الأراضي، وعلى التكنولوجيات وأساليب الإنتاج المستدامة نظرا لمساهمة الزراعة في انبعاثات الكربون. ويمكن أن تسهم آليات مؤسسية جديدة، من قبيل النُهُج الجماعية إزاء تخطيط المحاصيل، وتقديم الخدمات والمدخلات، والتسويق، إسهاماً كبيراً في تيسير فرص الوصول، ولا سيما من قبل النساء.

٥ - تحولات مسؤولة: تغير المناخ والآثار المترتبة عليه

٣١ - ينبغي، في السياق العالمي اليوم أن يتسرب التحول التكنولوجي إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأكثر نظافة وذلك باتخاذ قرارات بشأن التحول الهيكلي وخلق فرص العمل. ويحتاج التغيير الهيكلي إلى أن يكون متسقاً مع إعادة توجيه الابتكارات في جميع القطاعات نحو تكنولوجيات تعتمد على الطاقة النظيفة وتتكيف مع تغير المناخ، ويدعمها نقل التكنولوجيا. ويمكن أيضاً أن يسهم الاستثمار في هذه التكنولوجيات والصناعات المتصلة بها في توليد العمالة. وستكون هناك حاجة أيضا إلى سياسات تتيح إعادة التدريب المهني وخدمات التوظيف للعاملين في الصناعات التي تتسم بكثافة انبعاثات الكربون للتقليص إلى أدنى حد من التكاليف المرتبطة بالتحول إلى أنظمة و/أو أنشطة إنتاج مستدامة بيئياً. لكن التطور التكنولوجي يتركز بشكل كبير في البلدان المتقدمة النمو التي يجب أن تكون، تبعاً لذلك، على استعداد لدعم اقتصادات البلدان النامية بتحسين نقل التكنولوجيا، والمساعدة في تعزيز القدرات التكنولوجية والموارد المالية. وتقتضي سياسة صناعية تتسم بانخفاض انبعاثات الكربون التنسيق على الصعيد العالمي وتحسين التعاون.

هاء - برامج العمالة في القطاع العام

٣٢ - غالباً ما تحتاج الحكومات إلى تدخلات مباشرة موجهة لفئات اجتماعية أو مناطق جغرافية معينة لزيادة العمالة. وقد اجتذبت برامج العمالة في القطاع العام في الآونة الأخيرة اهتماماً خاصاً منذ أن دفعت الأزمة الاقتصادية الراهنة الحكومات إلى أن تؤدي دوراً أكبر في توليد العمالة المباشرة. وتندرج نُهُج برامج القطاع العام في فئتين متميزتين: برامج الأشغال العامة وبرامج ضمان العمالة.

٣٣ - وغالباً ما تعتبر برامج الأشغال العامة هامة لحماية أضعف الأشخاص من الصدمات الاقتصادية. ويقدم معظم هذه البرامج وظائف مؤقتة، موجهة إلى المساهمة في انتعاش الطلب المحلي، وتُستخدم كوسيلة لتوفير شكل من أشكال التأمين ضد البطالة لبعض الأشخاص.

وتلجأ الحكومة إلى هذه البرامج، في كثير من الأحيان، بوصفها فرصة لتحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، والتخفيف من الأثر التراجعي اجتماعيا للأزمات.

٣٤ - ولا تزال برامج ضمان العمالة نادرة. فهي مخططات طويلة المدى ترمي إلى حماية العمال من العمالة الموسمية وغيرها من التقلبات في العمالة، وإلى توفير حد أدنى من الدخل للأسر المعيشية. وأشهر الأمثلة على ذلك هو قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان فرص العمل في الأرياف، المعتمد في الهند في عام ٢٠٠٥. ويتمثل هدفاه المزدوجان في توفير العمالة والدخل والمساهمة في التنمية الريفية. وتوفر الخطة من حيث المبدأ ١٠٠ يوم عمل في السنة كحد أقصى لضمان العمالة لكل بيت بمعدل الحد الأدنى للأجور. وتوفر للعمال الريفيين تأميناً ضد البطالة أو انخفاض فرص الكسب خارج الموسم الزراعي. ومن المسلم به أيضاً أنها أفادت النساء خصوصاً وعزّزت استقلاليتهن.

٣٥ - ومع ذلك، تعرضت بعض هذه المخططات لانتقاد، خصوصاً لأنها لم تتضمن اكتساب مهارات جديدة، ولأنها غالباً ما تكون مرتبطة بأنشطة منخفضة الإنتاجية. ومع ذلك فإن هذه المخططات تساهم، بلا ريب، في خلق فرص العمل والدخل للفقراء.

واو - دور التعاون الدولي

٣٦ - التعاون الدولي والتنسيق بين البلدان مطلوبان في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التحول الهيكلي الاستباقية على حد سواء. والاضطرابات الحالية في الأسواق المالية العالمية تجعل من الصعب تنفيذ السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية من دون تنسيق دولي، في حين أن الاستمرار في تنفيذ تدابير التقشف ستزيد من تقليص النتائج وتحد من نمو العمالة. وأظهرت أزمة الديون السيادية في أوروبا والانتعاش الضعيف للاقتصاد العالمي ضرورة تنسيق دولي أقوى لدعم شبكة أمان مالي، والحاجة إلى إجراء تعديلات لتعزيز النمو.ومع ذلك فإن إيجاد وسائل لتنسيق السياسات بين الاقتصادات الرئيسية بطريقة فعّالة وموثوقة يظل يشكل تحدياً. وينبغي أن يشتمل التنسيق الدولي على إصلاحات أعمق للتنظيم المالي الدولي والمحلي المعاكس للدورة الاقتصادية والمواتي للتنمية، وعلى تجميع أفضل للاحتياطيات على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، يلزم إدخال إصلاحات على آليات التمويل التعويضي لتوفير تمويل كاف وفي الوقت المناسب للبلدان النامية التي تعاني من أثر الصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية. وسيسهم هذا في الحد مما ينتج من تقلبات في الطلب الكلي ألا تشجع على الاستثمار وتقوض خلق العمالة (انظر الوثيقة E/2009/33، الفصل الثالث).

٣٧ - ويلزم أيضاً تعزيز التعاون الدولي لدعم التغيير الهيكلي في البلدان النامية ولا سيما في ضوء المشاكل التي يطرحها تغير المناخ والحاجة إلى السيطرة على ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تستند زيادة الإنتاجية في مجال الزراعة وكفالة الأمن الغذائي إلى تطوير المحاصيل وإلى الأساليب التي تأخذ الآثار المترتبة على تغير المناخ في الاعتبار. وثمة حاجة إلى التعاون العالمي في مجالي البحوث ونقل التكنولوجيا. وأخيراً، يجب أن تشمل بيئة مسؤولة عالمياً ترمي إلى خلق العمالة المنتجة، أُطُراً متماسكة عالمية وإقليمية لمعالجة تنقل اليد العاملة على الصعيد الدولي[(١)].

(١) انظر الوثيقة E/2011/33، الفصل الخامس، و José Antonio Alonso, “International migration and development: a review in light of the crisis”, CDP Background Paper No. 11 December 2011 (ST/ESA/2011/CDP/11).

الفصل الثالث

ما بعد عام ٢٠١٥: حان الوقت لوضع خطة إنمائية تحويلية

ألف – مقدمة

٣٨ – جسد إعلان الألفية توافقاً عالمياً في الآراء لعملية أكثر شمولاً للعولمة والتنمية تقوم على مبادئ التضامن والمساواة والكرامة واحترام البيئة. وكان للأهداف الإنمائية للألفية دور فعّال في لفت الانتباه إلى التنمية والفقر بوصفهما من الأولويات العالمية. وبعد عام ٢٠١٥، من المهم أن يواصل العالم إبداء الالتزام بتوافق الآراء المجسد في إعلان الألفية. وفي الوقت نفسه، أبرزت الأزمات المترابطة التي ظهرت في أواخر العقد الماضي ضرورة وضع إطار تحويلي، إذا أُريد لمبادئ الإعلان أن تتحقق. والمطلوب توفر رؤية للتنمية تكون أوسع نطاقا وأكثر دقة ومحددة السياق

٣٩ – وعند رسم مسار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن من الأهمية بمكان مراعاة عدد من التحديات.

٤٠ – أولاً، تم إحراز تقدم كبير في الحد من الفقر في العالم، ولكن الإنجاز كان متفاوتا بين المناطق وبطيئاً بصورة مخيبة للآمال في كثير من البلدان. فعلى سبيل المثال، انخفض الفقر في العالم من ١,٨ بليون في عام ١٩٩٠ إلى ١,٣ بليون في عام ٢٠٠٨، لكن جل هذا التقدم أحرز في عدد قليل من البلدان، ولا سيما في آسيا. وفي الوقت نفسه، كان التحسن في الحد من الجوع أشد بطئاً. وبالنظر إلى المستقبل، ستؤثر التغيرات الديمغرافية المتوقعة وارتفاع معدلات التوسع العمراني تأثيرا قويا في مدى توفر المواد الغذائية وفي مستويات التغذية

٤١ – ثانياً، رافق نمو الدخل ارتفاع في معدلات التفاوت بين البلدان، وفي كثير من الأحيان في داخلها أيضا. واستمرت أوجه التفاوت الحادة بين الجنسين في جميع المناطق.

٤٢ – ثالثاً، نموذج النمو السائد وتكنولوجيات الإنتاج المرتبطة به وأنماط الاستهلاك غير مستدامة. فالغابات بصدد الاختفاء، ومصادر المياه الجوفية بصدد النفاد، وحدث بالفعل انخفاض هائل في التنوع البيولوجي، في حين ينبعث حوالي ٣٠ بليون طن من ثاني أكسيد الكربون كل عام. ويهدد التدهور البيئي وتغير المناخ سبل العيش في الحاضر والمستقبل.

٤٣ – رابعاً، يشكل بروز أزمات متعددة، تشمل الأسواق المالية، والاقتصاد العالمي، وإنتاج الأغذية، وأمن الطاقة والبيئة، تهديداً لأمن الإنسان. وهذه الأزمات مترابطة بطرق متنوعة، وتسلط الضوء على قصور العديد من السياسات والمؤسسات السائدة.

٤٤ - وسيؤدي بقاء الأمور على حالها إلى ارتفاع مستمر في اللامساواة وسيهدد الاستدامة، وسيفضي في نهاية المطاف إلى عكس اتجاه تقدم العملية الإنمائية. وإضافة إلى استيعاب أهداف وغايات مناسبة بالتوازي مع النمط الواسع النطاق للأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يجسد إطار التنمية الجديد الاستراتيجيات المصممة لإحداث التغير التحويلي، والمساعدة في تحقيق الأهداف الجديدة.

باء - مبادئ لخطة تنمية تحويلية

٤٥ - ينبغي أن يؤكد إطار التنمية الجديد على العمليات القائمة على المشاركة في صياغته وتنفيذه وأن يجسد المبادئ الأساسية المبينة في إعلان الألفية. ويلزم الاتفاق على المبادئ على الصعيد العالمي؛ وينبغي أن تنبثق ترجمتها إلى أهداف محددة من العمليات القائمة على المشاركة على الصعيدين العالمي والوطني.

٤٦ - أولاً، يجب أن تعكس المبادئ الأساسية نهجاً إنمائياً متعدد الأبعاد يكون محوره الإنسان. ومطلوب من التنمية تعزيز قدرات الناس وحرياتهم في جميع المجالات، والنهوض بالمساواة والعدالة الاجتماعية للجميع. وفي حين ستنبثق عن عملية التشاور أهداف عالمية ووطنية محددة، من المرجح أنها ستغطي مجالات الفقر الناجم عن تدني الدخل، والتغذية، والصحة، والتعليم، والعمل اللائق، والتنوع الثقافي، والحقوق المدنية والسياسية. ويرد أدناه بيان بمجالات أخرى يلزم النظر في أهدافها.

٤٧ - ثانياً، الاستدامة أمر أساسي. وهذا يتطلب منح اهتمام خاص للاعتبارات البيئية، ولا سيما تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وإدماج التحول الهيكلي المتوخى لهذه الأبعاد. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى أهداف ملموسة وغايات قابلة للقياس.

٤٨ - ثالثاً، ينبغي أن يكون الهدف من العدالة الاجتماعية التي تنطوي على المزيد من المساواة، الاعتبار الأهم وأن يعالج من خلال أهداف واضحة بشأن الحد من التفاوت بين الأمم، وبين الجنسين، وبين الفئات الاجتماعية.

٤٩ - رابعاً، ينبغي تلبية الحاجة لتعزيز الأمن البشري. ويلزم التقليل إلى أدنى حد من التهديدات التي تشكلها الصدمات الاقتصادية، والعنف، والنزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والمخاطر الصحية، والمجاعات الموسمية. ويلزم تعزيز نُظُم إدارة المخاطر على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي تحديد الأهداف لمعالجة أوجه ضعف معينة عن طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية التي يدعمها التعاون الدولي المعزز.

٥٠ - وبالإضافة إلى وضع أهداف وغايات جديدة تتفق مع المبادئ الأساسية عن طريق عمليات تكون نسبة المشاركة فيها عالية على جميع المستويات، يلزم إنشاء آليات أقوى للمساءلة. وينبغي أن تستخلص اللجان الوطنية الآثار المترتبة على الأهداف المحلية للسياسات، الموضوعة على الصعيد الوطني. وهي تراقب أيضا، في وقت لاحق، عملية التنفيذ وتضمن الاهتمام بسياقات وطنية معينة، وأشكال اللامساواة التي تعيق المشاركة وتمنع الأفراد والمجتمعات من أن تحقق كامل إمكانات نموها. وينبغي أن تقدم اللجان تقارير إلى حكوماتها وشعوبها وإلى مؤسسات التنسيق الدولية.

٥١ - وتوجد بعض أوجه التآزر بين الأهداف، ولكن من المسلم به، في كثير من الحالات، أنه لا بد من تحديد التنازلات المحتملة في ما يتعلق بأهداف معينة والتعامل معها. فعلى سبيل المثال، تشكل المواءمة بين أهداف التنمية على المدى الطويل، على نحو ما يجسدها مبدأ الاستدامة، والأداء على المدى القصير بالنسبة إلى النمو والأهداف الاجتماعية، تحدياً، مما يثير قضايا المساواة بين الأجيال. وسيتعين منح الأولوية لتحديد التكنولوجيات الابتكارية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والسياسات من أجل التقليل من تلك التنازلات إلى أدنى حد.

٥٢ - وأخيراً، لا بد من فسح المجال لاستراتيجيات التنمية البديلة التي تحدد الأولوية للمبادئ الأساسية العالمية المشار إليها هنا، الاستجابة في نفس الوقت وبشكل فعال لخصوصيات مختلف الظروف الإقليمية والوطنية. وتلزم أُطُر سياساتية جديدة لتشجيع النمو الذي تواكبه العدالة والاستدامة والأمن، وللتصدي للأزمات العالمية المتعددة التي نشأت في السنوات الأخيرة.

٥٣ - لقد أوجدت الأهداف الإنمائية للألفية توافقاً في الآراء حول الغايات الهامة، بيد أنها لم تشجع على اعتماد أسلوب جديد في التفكير، في استراتيجيات للاقتصاد الكلي مثلاً، تحل محل أُطُر واشنطن التوافقية. وهي لم تعالج كذلك الشروط اللازمة لتحقيق الغايات.

جيم - العناصر الأساسية للتنمية التحويلية

٥٤ - يتعرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتهديد خطير تشكله أزمة عالمية لا يوفر النموذج الحالي أي طريقة للتصدي لها. لذا يستلزم الأمر وضع نموذج إنمائي متماسك لضمان تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الإنسانية مع التصدي - في الوقت نفسه - للتحديات التي ما فتئ الاقتصاد العالمي يعاني منها وهي الحاجة إلى زيادة الأمن الغذائي، والاستقرار المالي، والحد من اللامساواة، والاستدامة البيئية. ولا يمكن أن يتحقق التماسك إلا إذا عالج النموذج هذه القضايا بطريقة شاملة بتناول الأبعاد ذات الصلة بالاقتصاد الكلي والأبعاد الإنتاجية والاجتماعية والبيئية في آن واحد.

٥٥ - والخطوة الرئيسية الأولى في وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة لدعم المباني التي نوقشت أعلاه هي تحديد المحفزات الإنمائية التي ستكفل في آن واحد تحقيق النمو الاقتصادي، والتحول الهيكلي، والتنمية الاجتماعية والأمن البشري والاستدامة البيئية بطرق تستجيب للخصائص المُحددة للبلدان. فعلى سبيل المثال، قد يكون إعطاء الأولوية للإنتاج الزراعي مناسبا في بعض السياقات، بينما يُمثل الحد من التقلبات في الإنتاج والأسعار أولوية أعلى في سياقات أخرى، كذلك قد يكون تشجيع التصنيع الكثيف الاستخدام لليد العاملة أولوية بالنسبة لبلدان أخرى. وينبغي بشكل عام أن تعطى الأولوية للسياسات الصناعية التي تضمن نمو النتائج وخلق العمالة (انظر الفصل الثاني)، إلى جانب توفير الحماية الاجتماعية. وستكون هناك حاجة أيضا إلى الإصلاح الضريبي، والتوزيع الجيد للنفقات العامة والسياسات الإقليمية التي يدعمها الحكم الرشيد من أجل تعزيز النمو والحد من أوجه اللامساواة في معظم الاقتصادات.

٥٦ - وسيتعين على السياسات النابعة من الأطر الإنمائية الجديدة خفض انبعاثات الكربون. وينبغي إضعاف الصلة بين النمو والزيادة في انبعاثات الكربون، والقضاء عليها على المدى البعيد، بإعطاء الأولوية للقطاعات والتقنيات وعمليات الإنتاج التي تستخدم كميات أقل من الكربون. وسيكون من الضروري تعديل أنماط الاستهلاك وفقا لذلك.

٥٧ - وكما نوقش ذلك في الفرع ''ثانيا باء'' المتعلق بالعمالة، فإن السياسات الصناعية والعمالية الاستباقية هي أيضا من الأمور الضرورية. وقد برهن عدد قليل من البلدان، وهي تتبع سياسات في مجال الاقتصاد الكلي وسياسات صناعية استباقية، على أن وجود بيئة سليمة ومستقرة للاقتصاد الكلي تتفق مع التحول الهيكلي وزيادة الإنتاجية. وتتفق هذه النهج أيضا مع الحد من أوجه اللامساواة عند دمجها مع ضرائب تصاعدية، وتوسيع فرص الحصول على التعليم على جميع المستويات لتشمل الشرائح المحرومة من السكان، وتعزيز الحماية الاجتماعية. وهناك حاجة إلى تحسين نوعية التعليم والتدريب لرفع مستوى المهارات وتوسيع مجموع اليد العاملة الماهرة.

٥٨ - ومن العناصر الأساسية للتحول الهيكلي وخلق العمالة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهناك حاجة ماسة للتمويل الكافي وبناء القدرات لهذه المؤسسات وأصحابها.

٥٩ - ويجب أن يكون الاعتماد على المعونة محدودا كما يتعين تعزيز حشد المدخرات المحلية. وينبغي تصميم نظم أسعار الصرف بحيث تشجع على التنافس وتحد من الضعف أمام الصدمات الخارجية. ويعتبر تنظيم التدفقات المالية عن طريق سياسات نقدية ومالية مناسبة وتوجيهها إلى القطاعات الملائمة من العناصر الهامة أيضا لتحقيق نمو مستدام ومستقر.

٦٠ - والسياسات الاجتماعية بالغة الأهمية حيث أن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يعزز بعضها بعضا. ولذلك، ينبغي تصور السياسات الاجتماعية بوصفها أداة رئيسية تعمل جنبا إلى جنب مع السياسات الاقتصادية. لذا، ينبغي السعي إلى تحقيق التغطية الشاملة للخدمات الأساسية مع إمكانية استخدام الاستهداف للتعامل مع حالات محددة. وعلاوة على ذلك، من الضروري زيادة فعالية السياسات الاجتماعية، بطرق منها اللجوء إلى تدخلات محددة تستهدف الفئات المهمشة، وحماية الضعفاء من الآثار السلبية للصدمات الخارجية.

٦١ - ويعتمد نجاح استراتيجيات التنمية البديلة أيضا على وجود بيئة دولية مواتية. ومن الضروري وجود إطار متعدد الأطراف موات للتنمية في مجالات المالية والتجارة، والحركات العمالية الدولية، وتغير المناخ ونقل التكنولوجيا. وينبغي دعم هذا الإطار بهيكل أقوى وأكثر ديمقراطية للحوكمة الدولية بسن تشريعات تغطي مزيدا من القضايا التي تجري معالجتها في الوقت الراهن. وعلى سبيل المثال، تفتقر هجرة اليد العاملة الدولية، وهي قوة كبيرة للتغير الاجتماعي ذات تأثيرات هامة، - إيجابية في معظمها - على التنمية، إلى إطار دولي متماسك.

٦٢ - وتتطلب الحوكمة الدولية الفعالة تنسيقا أفضل بين المؤسسات وهيئات وضع القواعد الدولية، وتحسين التمثيل فيها. وينبغي أن تتبنى هذه المؤسسات والهيئات نهجا إنمائيا ييسر بشكل واضح دعم البحوث، والابتكار ونقل التكنولوجيا ويكون ملائما لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة والعادلة ويمكن أن يؤدي التعاون الإقليمي دورا هاما في تطوير ونقل التكنولوجيا في ما يتعلق بتوفير الهياكل الأساسية مثل الكهرباء والنقل، والحفاظ على التنوع البيولوجي. وسيكون هذا أمرا ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان غير الساحلية بوجه عام، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٣ - وقد تغيرت بنية التمويل الدولي من أجل التنمية. فقد زاد التعاون بين بلدان الجنوب، وازدادت أهمية مصادر التمويل من القطاع الخاص قياسا بالتمويل من القطاع العام، وقدم عدد كبير من المقترحات من أجل الحصول على مصادر تمويل ابتكارية. وفي الواقع، لا يزال حجم المعونة أقل بكثير من التزامات الجهات المانحة وبعيد كل البعد عما هو ضرورية للقضاء على الفقر أو تحقيق النمو المستدام والعادل. وفي الوقت نفسه، هناك مخاوف حول استمرارية تدفقات المساعدة الحالية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.

٦٤ - وفي ضوء هذه التحديات والتغيرات، هناك حاجة إلى إعادة النظر في الخصائص المنشودة للشراكات العالمية. فالأنشطة التي كانت في الماضي من مسؤولية الدول القومية وحدها يتعين تناولها الآن في سياق من التنسيق الدولي المتزايد يشمل عددا كبيرا من الجهات المعنية.

٦٥ - ولذلك، ثمة حاجة في مجال التعاون الإنمائي في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ إلى (أ) توفير حيز كاف في مجال السياسات العامة لمعالجة مسألة الرفاه المتعدد الأبعاد وتصحيح أوجه اللامساواة على الصعيدين الدولي والوطني؛ (ب) وضع إطار متماسك للتنقل الدولي لليد العاملة؛ (ج) ضمان التمويل الكافي لتوفير المنافع العامة العالمية اللازمة لدعم منجزات التنمية المستدامة والآمنة؛ (د) استحداث الأدوات المالية الجديدة اللازمة لتوفير الموارد المطلوبة لهذه التنمية؛ (هـ) زيادة التنسيق بين الجهات المناحة والبلدان المستفيدة والجهات المعنية من القطاع الخاص وكذلك بين أدوات المعونة التقليدية ومصادر التمويل الجديد بما يتوافق مع استراتيجيات التنمية الوطنية.

دال - الدعوة، والرصد والمتابعة

٦٦ - ما انفكت الأهداف الإنمائية للألفية تمثل أداة قوية لحشد الرأي العام حول هدف حاسم ومتفق عليه عالميا. وينبغي بالاعتماد على هذه التجربة، أن تستمر الدعوة القوية على نحو مماثل في ما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي الاستمرار في تنسيق الدعوة والرصد على الصعيدين العالمي والإقليمي بقيادة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تضع البلدان أهدافها واستراتيجياتها الوطنية الخاصة ومسك زمامها لتحقيق الأهداف الرئيسية، في ظل دعم كاف من شراء التنمية.

٦٧ - بيد أن هناك حاجة لتحسين إطار الرصد والتقييم الحالي. ففي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، تركز منهجية تقييم الأداء على الصعيد القطري على مستوى الإنجاز بالنسبة للهدف، مما يجعل من الصعب جدا على البلدان التي تبدأ من منطلقات ضعيفة أن تحقق الأهداف. فعلى سبيل المثال يعتبر العديد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى حائدة عن المسار، رغم أنها حققت في الواقع أكبر قدر من التقدم قياسا إلى نقطة البداية. وينبغي أن تتم عمليات تقييم الأداء على أساس مستوى التقدم المحرز بدلا من التركيز فقط على مستوى الإنجاز بالنسبة لهدف معين. ومن الضروري اتخاذ المزيد من التدابير لتحسين القدرات الإحصائية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض.

٦٨ - وينبغي أن يتعدى الرصد كونه استعراضا آليا للتقدم المحرز مقارنة بالأهداف العددية وأن يتضمن تقييمات نوعية فالأهداف الإنمائية على درجة من التعقيد تجعل من الصعب تحديدها: فقضايا المشاركة والتمكين، والمساواة، والأمن ليست قابلة للقياس التام.

هاء – الاستنتاجات

٦٩ – رغم ظهور تحديات جديدة، ما زالت المبادئ الأساسية المبينة في إعلان الألفية صالحة في عالم اليوم، وينبغي متابعتها. وتشمل هذه المبادئ توسيع حريات الأفراد بطريقة مستدامة وعادلة وآمنة. علاوة على ذلك، لن تنجح صياغة خطة التنمية العالمية وتنفيذها إلا من خلال المشاركة الشاملة للجميع. وأخيرا لكي يكون إطار التنمية عالميا حقا ولكي يعكس رؤية والتزاما مشتركين، ينبغي أن يكون قابلا للتطبيق في جميع البلدان النامية والمتقدمة النمو.

٧٠ – وخلال السعي إلى تحقيق هذه المبادئ الأساسية، يتعين تحديد استراتيجيات مناسبة للتنمية، وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات العناصر والإجراءات الأساسية التي تدعم التنمية العادلة والمستدامة والتي تراعي السياقات الخاصة بكل بلد. ويقصد من خيارات السياسات، الموجزة هنا، مساعدة الحكومات الوطنية على مناقشة سياساتها الخاصة وصياغتها. ويجب إخضاع هذه الخيارات للمزيد من البحث والصقل والنقاش.

الفصل الرابع

استعراض عام ٢٠١٢ من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا

ألف – مقدمة

٧١ – يستند تحديد أقل البلدان نموا – التي تعرف بأنها البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عوائق هيكلية خطيرة تعترض التنمية المستدامة – إلى ثلاثة معايير هي: (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، كمؤشر للقدرة على توليد الدخل؛ (ب) الدليل القياسي للأصول البشرية كمؤشر لمخزون الأصول البشرية؛ و (ج) مؤشر الضعف الاقتصادي، كمؤشر للضعف الهيكلي إزاء الصدمات الخارجية.

٧٢ – ويجري الخروج من مركز أقل البلدان نموا وفقا للإجراءات المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة السياسات الإنمائية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧٣ – ولكي يدرج بلدا ما في هذه الفئة يجب أن تتحقق معايير التحديد الثلاثة جميعها حسب قيم عتبية محددة. وتتطلب الأهلية لرفع اسم بلد ما من القائمة ألا يتحقق معياران اثنان لمعيار واحد فقط من المعايير الثلاثة، بينما تستند عتبات رفع الاسم من القائمة إلى مستويات أعلى من المستويات المطلوبة لإدراج أسماء البلدان في القائمة.

٧٤ – وتبين اللجنة في عام ٢٠٠٥ أن تحقيق مستوى عال مستدام من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي – يبلغ ضعف عتبة رفع الاسم على الأقل – يكفي لجعل البلد مؤهلا للرفع من القائمة، حتى لو لم يحقق العتبة الخاصة بكل معيار من المعيارين الآخرين.

٧٥ – وجرى استعراض معايير الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا وتعديلها بشكل طفيف في عام ٢٠١١. وتحضيرا لأعمال اللجنة، أجرى فريق من الخبراء استعراضا أوليا لأقل البلدان نموا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

باء – عتبات تحديد أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٢

٧٦ – في عام ٢٠١٢، تشمل البلدان التي انطبقت عليها المعايير (٦٠ بلدا مدرجا في الجدول أدناه) جميع أقل البلدان نموا (بشكل مستقل عن وضعها من حيث الدخل)، وغيرها من البلدان النامية التي كان فيها نصيب الفرد من الدخل في أي سنة من السنوات الثلاث

المستخدمة لتحديد متوسطات الدخل (أي: ٢٠٠٨-٢٠١٠) أعلى من عتبة الدخل المنخفض التي يحددها البنك الدولي، بنسبة تقل عن ٢٠ في المائة.

معايير تحديد أقل البلدان نموا

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (متوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠)		الدليل القياسي للأصول البشرية		مؤشر الضعف الاقتصادي	
(أ) بوروندي	١٥٣	(أ) الصومال	١,٤	(أ) كيريباس	٨٢,٠
(أ) جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٧٠	(أ) تشاد	١٨,١	(أ) غامبيا	٦٧,٨
(أ) ليبريا	١٩٠	(أ) بوروندي	٢٠,٨	(أ) توفالو	٦٣,٩
(أ) الصومال	٢٠١	(أ) جمهوريا أفريقيا الوسطى	٢١,٦	(أ) ليبريا	٦١,٠
(أ) إريتريا	٢٩٣	(أ) جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢١,٧	(أ) غينيا - بيساو	٦٠,٥
(أ) ملاوي	٣٠٧	(أ) أفغانستان	٢٢,٥	(أ) إريتريا	٥٩,٠
(أ) سيراليون	٣٣٣	(أ) النيجر	٢٤,٣	(أ) بوروندي	٥٧,٢
(أ) إثيوبيا	٣٤٣	(أ) سيراليون	٢٤,٨	(أ) جزر سليمان	٥٥,٢
(أ) النيجر	٣٤٧	(أ) إثيوبيا	٢٨,٢	(أ) تيمور - ليشتي	٥٣,٣
(أ) أفغانستان	٣٥٧	(أ) بوركينا فاسو	٢٩,٢	(أ) زامبيا	٥٣,٠
(أ) غينيا	٣٧٧	(أ) مالي	٣٠,٢	(أ) تشاد	٥٢,٨
زمبابوي	٣٨٣	(أ) موزامبيق	٣٠,٧	(أ) ملاوي	٥١,٩
(أ) مدغشقر	٤١٧	(أ) أنغولا	٣١,٦	(أ) أنغولا	٥١,٣
(أ) موزامبيق	٤٢٠	(أ) غينيا - بيساو	٣٤,٢	(أ) ساموا	٥١,١
(أ) نيبال	٤٢٠	(أ) إريتريا	٣٥,٦	(أ) كمبوديا	٥٠,٥
(أ) غامبيا	٤٣٣	(أ) بوروندي	٣٥,٦	(أ) الصومال	٥٠,١
(أ) جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٤٧	(أ) غينيا	٣٦,٨	(أ) جزر القمر	٤٩,٩
(أ) توغو	٤٦٠	(أ) زامبيا	٣٦,٩	(أ) سيراليون	٤٨,٥
(أ) أوغندا	٤٦٣	(أ) ليبريا	٣٨,٥	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٤٧,٧
(أ) رواندا	٤٧٧	(أ) جمهورية تترانيا المتحدة	٤٠,١	(أ) هايتي	٤٧,٣
(أ) جمهورية تترانيا المتحدة	٤٩٧	(أ) بنن	٤١,١	(أ) رواندا	٤٧,٣
(أ) بوركينا فاسو	٥٠٧	(أ) رواندا	٤٢,٢	(أ) فانواتو	٤٦,٨
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٥١٧	(أ) جيبوتي	٤٢,٤	(أ) جيبوتي	٤٦,٣
(أ) غينيا - بيساو	٥٤٧	(أ) غينيا الاستوائية	٤٣,٠	(أ) ساو تومي وبرينسيبي	٤٦,١
(أ) مالي	٥٦٣	كوت ديفوار	٤٣,٨	(أ) ليسوتو	٤٥,٩
(أ) تشاد	٥٩٣	(أ) ملاوي	٤٤,١	(أ) ميانمار	٤٥,٠

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (متوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠)		الدليل القياسي للأصول البشرية		مؤشر الضعف الاقتصادي	
(أ) بنغلاديش	٦٣٧	(أ) جزر القمر	٤٥,٣	زمبابوي	٤٤,٩
(أ) هايتي	٦٤٥	(أ) توغو	٤٥,٥	(أ) السودان	٤٤,٤
(أ) ميانمار	٧٠٤	الكاميرون	٤٥,٥	(أ) موزامبيق	٤٤,٤
(أ) كمبوديا	٧٠٧	(أ) أوغندا	٤٥,٨	(أ) بوتان	٤٤,٢
(أ) جزر القمر	٧٢٧	باكستان	٤٥,٩	(أ) موريتانيا	٤٤,٢
(أ) بنن	٧٦٣	(أ) السنغال	٤٧,٠	(أ) غينيا الاستوائية	٤٣,٧
كينيا	٧٦٧	(أ) موريتانيا	٤٧,١	(أ) أفغانستان	٣٨,٨
(أ) جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٩١٣	(أ) تيمور - ليشتي	٤٨,١	(أ) النيجر	٣٨,٦
(أ) موريتانيا	٩٨٧	نيجريا	٤٨,٩	نيجيريا	٣٨,٦
باكستان	٩٩٣	(أ) غامبيا	٤٩,٢	(أ) اليمن	٣٨,٥
(أ) زامبيا	١ ٠١٠	(أ) اليمن	٥٢,٣	بابوا غينيا الجديدة	٣٨,٣
(أ) جزر سليمان	١ ٠١٣	(أ) مدغشقر	٥٢,٥	(أ) مدغشقر	٣٨,٠
(أ) اليمن	١ ٠٢٠	(أ) السودان	٥٢,٦	(أ) بوركينا فاسو	٣٧,٥
فييت نام	١ ٠٣٧	بابوا غينيا الجديدة	٥٣,٩	(أ) جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٧,١
(أ) ليسوتو	١ ٠٥٠	(أ) بنغلاديش	٥٤,٧	(أ) مالي	٣٦,٨
(أ) السنغال	١ ٠٦٣	زمبابوي	٥٧,٧	(أ) أوغندا	٣٦,٢
نيكاراغوا	١ ٠٧٣	(أ) كمبوديا	٥٧,٩	(أ) بنن	٣٦,٢
(أ) ساو تومي وبرينسيبي	١ ١١٣	(أ) بوتان	٥٩,٠	(أ) السنغال	٣٦,١
كوت ديفوار	١ ١٣٠	كينيا	٥٩,١	(أ) جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٥,٧
نيجيريا	١ ١٨٠	(أ) نيبال	٥٩,٨	(أ) جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٥,٤
الكاميرون	١ ١٨٣	الهند	٦١,٢	(أ) توغو	٣٥,٤
غانا	١ ١٩٠	(أ) جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦١,٤	(أ) إثيوبيا	٣٣,٥
بابوا غينيا الجديدة	١ ١٩٧	(أ) ليسوتو	٦٢,١	(أ) بنغلاديش	٣٢,٤
الهند	١ ٢١٠	(أ) جزر سليمان	٦٥,١	نيكاراغوا	٣٢,٠
(أ) السودان	١ ٢١٣	(أ) ميانمار	٦٨,٨	فييت نام	٣٠,٩
(أ) جيبوتي	١ ٢٣٥	غانا	٧٠,١	(أ) جمهورية تترانيا المتحدة	٢٨,٧
(أ) بوتان	١ ٧٠٠	(أ) ساو تومي وبرينسيبي	٧٤,٩	غانا	٢٨,٦
(أ) كيريباس	١ ٩٣٧	نيكاراغوا	٧٦,٠	(أ) غينيا	٢٨,٦

	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (متوسط الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠)		الدليل القياسي للأصول البشرية		مؤشر الضعف الاقتصادي	
(أ)	تيمور - ليشتي	٢ ٢٣٣	(أ) فانواتو	٧٧,٧	(أ) نيبال	٢٧,٨
(أ)	فانواتو	٢ ٥٤٠	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٨٣,١	كينيا	٢٦,٦
(أ)	ساموا	٢ ٨٨٠	فييت نام	٨٦,٤	الكاميرون	٢٣,٤
(أ)	أنغولا	٣ ٧٤٧	(أ) كيريباس	٨٦,٩	باكستان	٢٢,٠
(أ)	توفالو	٤ ٩٩٣	(أ) توفالو	٨٨,١	الهند	٢١,٤
(أ)	غينيا الاستوائية	٠٩٠ ١٥	(أ) ساموا	٩٢,٨	كوت ديفوار	٢٠,٩
(ر)	الرأس الأخضر	٣ ١١٠	الرأس الأخضر	٨٦,٨	الرأس الأخضر	٣٥,٢
(ر)	ملديف	٥ ٤٧٣	ملديف	٩١,٧	ملديف	٥٥,٢

الاختصارات: ر: بلد رُفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً؛ (أ): أقل البلدان نموا.

ملاحظات: عتبات الإدراج في فئة أقل البلدان نموا هي: أن يكون نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٩٩٢ دولارا أو أقل، وأن يكون الدليل القياسي للأصول البشرية ٦٠ أو أقل وأن يكون مؤشر الضعف الاقتصادي ٣٦ أو أكثر. ويجب أن تتحقق المعايير الثلاثة. وعتبات الخروج من فئة أقل البلدان نموا هي أن يكون نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١ ١٩٠ دولارا أو أكثر، وأن يكون الدليل القياسي للأصول البشرية ٦٦ أو أكثر، ومؤشر الضعف الاقتصادي ٣٢ أو أقل. ويجب أن يتحقق اثنان من المعايير الثلاثة، ويكون البلد مؤهلا لرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا إذا كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٢ ٣٨٠ دولارا أو أكثر، بصرف النظر عن درجتي الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي لهذا البلد.

١ - نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

٧٧ - يقاس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمتوسط على مدى ثلاث سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٠)، باستخدام طريقة أطلس الخاصة بالبنك الدولي لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة. وتبلغ عتبة الإدراج في الاستعراض الحالي ما مقداره ٩٩٢ دولارا كنصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي، وهو متوسط السنوات الثلاث لعتبات الدخل المنخفض في البنك الدولي. وكما هو الحال في الماضي، جرى تحديد عتبة الرفع من القائمة بما يزيد عن عتبة الإدراج بنسبة ٢٠ في المائة، وهو ما يوازي ١ ١٩٠ دولارا.

٢ - الدليل القياسي للأصول البشرية

٧٨ - يعكس الدليل القياسي للأصول البشرية الأبعاد التالية لحالة التنمية البشرية: (أ) الصحة والتغذية وتقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية ومعدل

وفيات الأطفال دون الخامسة؛ (ب) التعليم ويقاس بإجمالي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار.

٧٩ - ويحدد عتبة الدليل القياسي للأصول البشرية اللازمة للإدراج في القائمة الرقمُ القياسي المقابل للربع الثالث في ترتيب البلدان الـ ٦٠، غير أنها تُعدَّل إذا كانت درجات الدليل القياسي للأصول البشرية المُحرزة متقاربة جدا وتُقرَّب إلى أرقام صحيحة. وكما كان عليه الأمر في السابق، فقد اعتُمدت العتبة اللازمة للرفع من القائمة عند معدل ١٠ في المائة فوق عتبة الإدراج. وهكذا، فإن عتبة الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٢ هي قيمة الدليل القياسي للأصول البشرية البالغة ٦٠، في حين أن عتبة الرفع من القائمة هي ٦٦.

٣ - مؤشر الضعف الاقتصادي

٨٠ - يعكس مؤشر الضعف الاقتصادي الخطر الذي تمثله الصدمات الخارجية على تنمية البلد المستدامة. ويُفهَم هذا المؤشر باعتباره مؤشرا مركبا يشمل ثمانية مؤشرات على النحو المحدد في الشكل التالي:

الشكل ١: مؤشر الضعف الاقتصادي

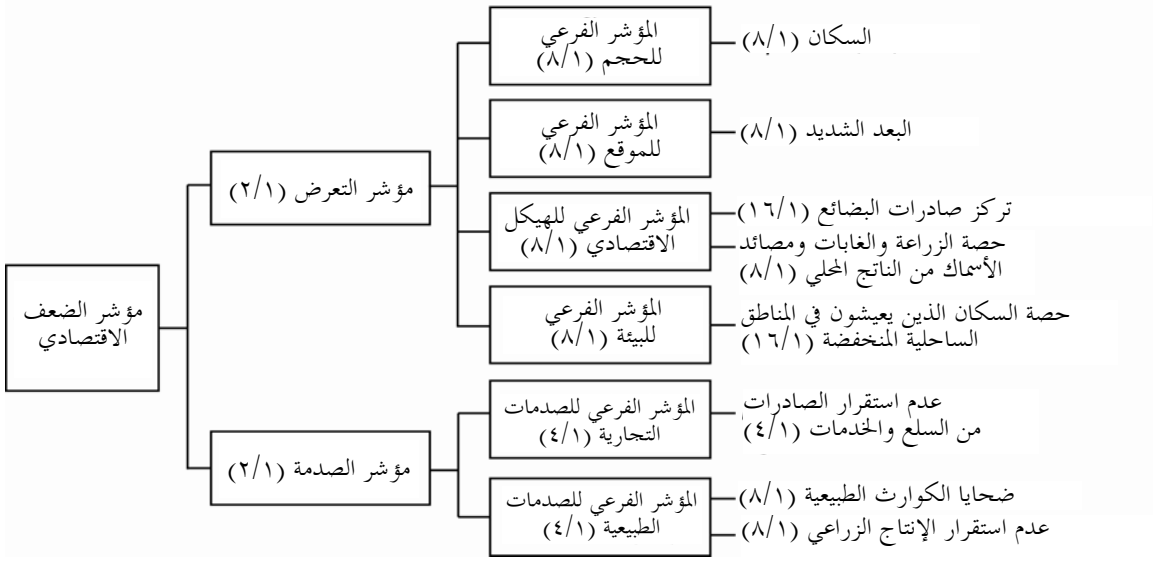

ملاحظة: تشير الأرقام الواردة بين قوسين إلى وزن مكون أو مؤشر معين في مؤشر الضعف الاقتصادي.

٨١ - وتُحدَّد عتبات مؤشر الضعف الاقتصادي بنفس طريقة تحديد عتبة الدليل القياسي للأصول البشرية، لكن لا بد من الإشارة في هذه الحالة، إلى أن ارتفاع درجات مؤشر الضعف الاقتصادي تشير إلى وجود عقبة أخطر تحول دون تحقيق التنمية المستدامة. وعتبة الإدراج في القائمة في استعراض عام ٢٠١٢ من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات هي ٣٦، في حين أن عتبة رفع من القائمة هي ٣٢.

جيم - أهلية الإدراج في القائمة والرفع منها

١ - البلدان التي يُنظر في إدراجها

٨٢ - حدد فريق الخبراء بلدا واحدا ضمن المجموعة المرجعية هو زمبابوي، الذي يستوفي جميع المعايير الثلاثة لإدراجه في قائمة أقل البلدان نمواً.

٨٣ - وأبلغ هذا البلد، بعد إخطاره بهذه النتائج، أمانة اللجنة برغبته في ألاَّ يُنظر في إدراجه في قائمة أقل البلدان نمواً (كما فعل عقب استعراضي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩). وأحاطت اللجنة علماً بموقفه في هذا الصدد.

٨٤ - وحدد فريق الخبراء كذلك جنوب السودان، الذي أصبح عضواً في الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، باعتباره مؤهلاً للإدراج في القائمة. ولحد الآن لا تتوافر بالكامل بيانات دولية قابلة للمقارنة تستخدم في معايير تحديد أقل البلدان نمواً وتتعلق بجنوب السودان. إلا أنه بالاستناد إلى أفضل المعلومات المتاحة من المصادر الوطنية والدولية فإن جنوب السودان يستوفي جميع المعايير الثلاثة لإدراجه في القائمة.

٨٥ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يعرب جنوب السودان عن آرائه حول هذا الاستنتاج. وتعتمد اللجنة ما استُنتج من أهلية وتوصي بإدراج هذا البلد في قائمة أقل البلدان نمواً، وذلك رهناً بموافقته على هذه التوصية.

٢ - البلدان التي يُنظر في رفعها من القائمة

٨٦ - تبين، في كل من عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، أن توفالو وفانواتو مؤهلان للرفع من القائمة. إلا أن اللجنة لم توصِ في عام ٢٠٠٩ برفعهما من القائمة، حيث أنها شككت في استدامة تقدم التنمية فيهما، لكنها قررت أن تنظر في ذلك مجددا في عام ٢٠١٢. وقد فحص فريق الخبراء تقييمات الآثار المسبقة التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبيانات مواطن الضعف التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن البلدين، واستمع إلى بيانين شفويين قدمهما وفدان من البلدين.

٨٧ - واستعرضت اللجنة تقرير فريق الخبراء، والتقارير المذكورة آنفاً التي أعدتها كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد والبيان الخطي الوارد من توفالو.

فانواتو

٨٨ - تشير البيانات إلى أن فانواتو ما زالت تستوفي اثنين من المعايير الثلاثة المعتمدة للرفع من القائمة (معياري الدخل القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية)، لكنها تظل بلداً ضعيفاً من منظور مؤشر الضعف الاقتصادي. وفانواتو مؤهلة أيضا للرفع من القائمة حسب معيار ''الدخل فقط''، ذلك أن نصيب كل فرد فيها من الدخل القومي الإجمالي ظل يتسم باتجاه إيجابي، وهو الآن يفوق بضعفين العتبة المعتمدة للرفع من القائمة.

٨٩ - وتوصي اللجنة برفع فانواتو من قائمة أقل البلدان نمواً: فتقدم التنمية في هذا البلد، بما في ذلك توسيع نطاق قدراته الإنتاجية، يؤكد الطابع المستدام لما أحرزه من تحسن في غياب صدمات خارجية سلبية كبيرة. ومن شأن إقرار الحكومة بالحاجة إلى مواصلة مواجهة التحديات القائمة والناشئة أن يسهل وضع استراتيجية انتقالية وتنفيذها. ويتعين أن تتصدى آليات الانتقال السلس لجملة أمور، منها أثر الفقدان المحتمل للأفضليات التجارية، إضافة إلى كيفية ضمان الإمكانيات الملائمة للوصول إلى التمويل والبرامج الرامية إلى تقليص ضعف البلد إزاء الكوارث الطبيعية.

توفالو

٩٠ - ما زالت توفالو تستوفي عتبتي الدليل القياسي للأصول البشرية ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعتمدين للرفع من القائمة. وتستوفي أيضا عتبة ''الدخل فقط''، إذ تسجل أكثر من ضعفي عتبة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. إلا أن هذا البلد من أضعف بلدان العالم حسب مؤشر الضعف الاقتصادي.

٩١ - ومع أن القاعدة الإنتاجية لتوفالو تظل محدودة، فقد شهد هذا البلد، على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، نموا مُرضياً وإيجابياً في ما يتعلق بالدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي على حد سواء. وقد لاحظت اللجنة أن الناتج المحلي الإجمالي يفوق بكثير الدخل القومي الإجمالي، لكن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي نفسه يظل أعلى بكثير من عتبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المستخدمة للرفع من القائمة.

٩٢ - وتعتمد توفالو على مجموعة صغيرة من مصادر الدخل (مثل تراخيص صيد الأسماك، والتحويلات المالية، ومداخيل إيجار اسم النطاق المخصص لها على شبكة الإنترنت المعروف بـ ''tv''، وعائدات أحد الصناديق الاستئمانية) بالإضافة إلى المنح الثنائية الرسمية لتمويل الميزانية. ومن غير المرجح أن تتأثر مصادر دخل هذا البلد بسبب الرفع من القائمة.

٩٣ - وبعد النظر الدقيق الذي شمل فحص الشواغل التي أعربت عنها سلطات توفالو، أوصت اللجنة برفع هذا البلد من القائمة. وتشير اللجنة إلى أن توفالو استوفت معايير الرفع خلال فترات الاستعراض الثلاث الأخيرة، وذلك بهامش كبير ومطرد. وتشدد اللجنة على ضرورة الامتثال لمبدأ المساواة في معاملة مختلف البلدان، وهو مبدأ راسخ منذ أمد بعيد.

٩٤ - وإذ تتقدم اللجنة بتلك التوصية، فإنها تشير إلى المميزات الخاصة لتوفالو قياسا إلى بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً، ومنها قلة عدد سكانها، وهو ما يثير تحديات خاصة. وأوصت اللجنة كذلك بأن يواصل الشركاء في التنمية تقديم الدعم المالي لهذا البلد بعد رفعه من القائمة لكفالة قدرته على التعامل مع تلك التحديات. وعلى وجه الخصوص، ثمة حاجة إلى دعم الجهود التي يبذلها هذا البلد للتكيف مع آثار تغير المناخ وكفالة حصوله على المساعدة التقنية والتمويل بشروط ميسرة للتصدي لمشكلة تغير المناخ. وقد شجع اللجنة أنها لاحظت أن عددا من الجهات المانحة الثنائية أبلغ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باعتزام تلك الجهات مواصلة زيادة الدعم المقدم لتوفالو بغض النظر عن مركزها كبلد مدرج في قائمة أقل البلدان نمواً أو مرفوع منها.

البلدان الأخرى

٩٥ - تبين أن أنغولا مؤهلة للرفع من القائمة لأول مرة، حيث أنها استوفت معيار ''الدخل فقط''. وتبين للجنة أيضا أن كيريباس مؤهلة لأنها تستوفي معياري الدخل القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية. وكانت كيريباس مؤهلة أصلاً للرفع من القائمة في عام ٢٠٠٦، ولكنها لم تكن كذلك في استعراض عام ٢٠٠٩. وسيتم إخطار هذين البلدين على النحو الواجب وسينظر في إمكانية رفعهما من القائمة خلال استعراض عام ٢٠١٥ من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات. وتطلب اللجنة أن يجري إعداد بيانات مواطن الضعف وتقييمات الأثر لأجل ذلك الاستعراض.

دال - رصد التقدم في مجال التنمية الذي تحرزه البلدان المرشحة للرفع من القائمة

٩٦ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره E/2011/20 إلى لجنة السياسات الإنمائية أن ترصد التقدم في مجال التنمية الذي تحرزه البلدان التي ترشح لرفع أسمائها من قائمة

أقل البلدان نمواً. وساموا حاليا، هي البلد الوحيد الذي حددته الجمعية العامة كبلد مرشح للرفع من القائمة. ويشمل هذا التقرير أيضا غينيا الاستوائية التي أوصت اللجنة برفع اسمها من القائمة في عام ٢٠٠٩. وقد أيد المجلس تلك التوصية في تموز/يوليه ٢٠٠٩، لكن الجمعية العامة لم تبت فيها بعد.

٩٧ - وما زالت ساموا تحرز تقدماً في المعايير الثلاثة: فقد زاد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي منذ استعراض عام ٢٠٠٩؛ وقطعت عملية إعادة بناء الاقتصاد، بعد الصدمات السلبية المترتبة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتسونامي عام ٢٠٠٩، شوطا كبيرا على ما يبدو. وتواصل ارتفاع مؤشر الأصول البشرية فيها، وهو الأغلب أصلاً بين بلدان المجموعة المرجعية (انظر الجدول أعلاه). وفي الوقت ذاته، تشير درجة مؤشر الضعف الاقتصادي، رغم تحسنها، إلى وجود مستوى ضعف كبير. ومع اقتراب موعد الرفع من القائمة (١ كانون الأول/يناير ٢٠١٤)، قد يود هذا البلد مواصلة إعداد استراتيجيته الانتقالية، بالتعاون مع شركائه.

٩٨ - وقد صدرت توصية برفع غينيا الاستوائية من القائمة في عام ٢٠٠٩ وفق قاعدة ''الدخل فقط''، حيث أن نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي كان يفوق عدة مرات عتبة الرفع من القائمة. وهو يبلغ الآن ١٢ ضعف عتبة الرفع، ويصنف البنك الدولي غينيا الاستوائية كبلد ذي دخل مرتفع. ومن المرجح أن يظل الدخل الفردي في هذا البلد على مستوى مرتفع جداً بسبب ارتفاع أسعار النفط. وتشير بعض مكونات الدليل القياسي للأصول البشرية أيضا إلى حدوث تحسن بطيء لكنه ثابت في المؤشرات الاجتماعية.

٩٩ - وتشير اللجنة بقلق إلى أن الجمعية العامة لم تتخذ بعد أي إجراء بشأن رفع اسم غينيا الاستوائية من القائمة، رغم دعوات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتكررة لأن تقوم بذلك. واستمرار عدم اتخاذ إجراء لفترة طويلة يضر بمصداقية فئة أقل البلدان نمواً ككل.

هاء - رصد تقدم البلدان التي رفعت من القائمة: الرأس الأخضر وملديف

١٠٠ - طلبت الجمعية العامة في قراريها ٥٩/ ٢٠٩ و ٦٥/٢٨٦ إلى اللجنة أن تواصل رصد التقدم الذي تحرزه البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً في مجال التنمية. ويتمثل الهدف الرئيسي للرصد في تقييم أي دلائل على تدهور التقدم في مجال التنمية في البلد قيد النظر وتوجيه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى ذلك. وبناء على ذلك، استعرضت اللجنة التقدم الذي أحرزه الرأس الأخضر وملديف.

١٠١ - ولا يُبدي الرأس الأخضر، الذي رفع من القائمة في عام ٢٠٠٧، أي دلائل على تراجع التقدم المحرز فيه في مجال التنمية. فكل من الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي يواصل ارتفاعه المطرد، ويظهر الدليل القياسي للأصول البشرية إحراز المزيد من التقدم. وقد سجل الضعف الاقتصادي للرأس الأخضر، على النحو المقاس بمؤشر الضعف الاقتصادي، انخفاضا كبيرا، وإن ظل مستواه مرتفعاً.

١٠٢ - وقد جرى دعم الانتقال السلس في الرأس الأخضر باستراتيجية انتقالية بلورتها الحكومة بالتعاون مع مجموعة دعم للجهات المانحة. ورغم أن بعض تلك الجهات خفضت الدعم الذي تقدمه، فقد زادت المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية فعلاً منذ الرفع من القائمة. وقد ظهرت أهمية هذا الدعم في تخفيف الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في هذا البلد، وعلى الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتحويلات المالية.

١٠٣ - وقد رُفع اسم ملديف من القائمة في عام ٢٠١١ وهي تُظهر مستوى لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يفوق بكثير عتبات الرفع من القائمة. ولهذا البلد أيضا واحدة من أعلى الدرجات في الدليل القياسي للأصول البشرية في البلدان النامية. أما مؤشر الضعف الاقتصادي، فيظل مرتفعاً، وقد يزيد تغير المناخ من تفاقم مستوى ضعف البلد. وقد كانت ملديف نشطة جداً في الحصول على التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم لها خلال مرحلة انتقالها من فئة أقل البلدان نمواً.

الفصل الخامس

تعزيز أحكام الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا

ألف – مقدمة

١٠٤ – ذكّرت اللجنة بأن الجمعية العامة قدمت، في قرارها ٢٠٩/٥٩، مبادئ توجيهية بشأن إعداد أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية والتجارة لرفعها من القائمة وانتقالها السلس من هذه الفئة.

١٠٥ – وبينما مثلت الإجراءات المنصوص عليها في القرار تطورا جديرا بالترحيب وتشتد الحاجة إليه، فإنها لم تكن على ما يبدو كافية لتقليص مخاوف البلدان التي ترفع من القائمة. وقد استعرضت اللجنة كيفية تقوية الآليات القائمة وتحسين رصدها. واستفادت اللجنة في التحليل الذي أجرته من وثيقة أعدتها الأمانة العامة بشأن تعزيز الانتقال السلس[٢].

١٠٦ – وترد أدناه توصيات اللجنة في هذا الصدد.

باء – تعزيز عملية الانتقال السلس

١٠٧ – ترى اللجنة أن ثمة حاجة إلى المزيد من تعزيز الإجراءات الحالية لعملية الانتقال بحيث يجري تقليص مخاوف البلدان التي تُرفع من القائمة وتجنب الاضطرابات والانتكاسات في التقدم الذي أنجزته. وعرضت اللجنة الاعتبارات التالية المتعلقة بتحسين العملية:

(أ) ينبغي دعوة أقل البلدان نموا جميعها إلى إعداد استراتيجية للخروج من الفئة كجزء من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، مما ييسّر إعداد استراتيجية انتقال عند الرفع من القائمة؛

(ب) ينبغي أن تنفذ البلدان التي تُرفع من القائمة استراتيجيتها للانتقال السلس كجزء من استراتيجيتها الإنمائية الشاملة كما ترد في وثائق مثل ”ورقات استراتيجية الحد من الفقر“ ومصفوفة إجراءات ”الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري“ في ظل الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

(ج) ينبغي إدماج أي آلية استشارية منشأة في إطار استراتيجية الانتقال مع العمليات الاستشارية المنتظمة الأخرى بين البلد وشركائه في التنمية، كما ينبغي ربطها ربطاً

(٢) “Strengthening smooth transition from the least developed country category”, CDP background paper no 14, February 2012 (ST/ESA/2012/CDP/14).

وثيقاً بفريق لدعم الميزانية عند الاقتضاء. وينبغي ألا تشكل الآلية الاستشارية شريحة متميزة عن سائر الآليات. وينبغي أن ينخرط جميع شركاء التجارة والتنمية المعنيين في الآلية الاستشارية؛

(د) ينبغي إيجاد مصدر مركزي للمعلومات يضم قائمة بجميع تدابير الدعم الدولي المخصصة لأقل البلدان نموا، وأوجه استخدامها، وما يتصل بذلك من تدابير انتقالية، لتيسير عملية إعداد استراتيجية للانتقال السلس. وينبغي، لهذا الغرض، الحفاظ على المصدر المركزي للمعلومات الذي أتيح عن طريق بوابة المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية[٣]؛

(هـ) ينبغي تحديد الإجراءات الملموسة اللازمة لاستراتيجية الانتقال. ولهذا الغرض، ينبغي إعداد نموذج لجمع المعلومات عن تدابير الدعم الدولي الحالية المخصصة لأقل البلدان نموا وخطط الشركاء المتاحة لمواصلة الدعم أو تمديده أو تقليصه تدريجيا؛

(و) ينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للبلدان في إعدادها لاستراتيجيات الانتقال، بطرق منها إنشاء ''برنامج لبناء القدرات المتعلقة بالرفع من القائمة''، بغرض المساعدة في إعداد تلك الاستراتيجيات؛

(ز) ينبغي تفعيل عملية تقديم التقارير المنتظمة والوجيزة عن حالة إعداد استراتيجية الانتقال وتنفيذها. ومن شأن ذلك أن يعزز عملية رصد اللجنة للبلدان التي يجري رفعها من القائمة، وأن يتيح للجنة إضافة آراء البلد إلى تقريرها المقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يبرز المجالات، إن وُجدت، التي يمكن فيها تعزيز عملية التنفيذ.

جيم - التقليص التدريجي لتدابير الدعم القائمة واستحداث آليات لدعم الانتقال السلس

١٠٨ - في الوقت الراهن، لا يشمل الكثير من تدابير الدعم الدولي الحالية المخصصة لأقل البلدان نموا إجراءات قائمة للانتقال السلس. ومن المهم في هذا الصدد: (أ) وجود مؤشرات واضحة، قبل الرفع من القائمة، لأي تدابير يتقرر تقليصها تدريجيا، بحيث تعرف البلدان التي تُرفع من القائمة ما يمكنها توقعه؛ (ب) النظر في تدابير إضافية تتجاوز التقليص التدريجي لتدابير الدعم القائمة. ولهذا الغرض، اقترحت اللجنة ما يلي:

(أ) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩، ينبغي تمديد الترتيبات التفضيلية للوصول إلى الأسواق المخصّصة لأقل البلدان نموا أو تقليص تلك الترتيبات تدريجيا على

(٣) www.un.org/ldcportal.

مدى عدد من السنوات من أجل تمكين البلدان التي تُرفع من القائمة من التكيف مع الظروف الجديدة. وينبغي تشجيع شركاء التجارة، الذين ليست لديهم إجراءات راسخة، على تمديد الأفضليات المخصّصة لأقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، ينبغي لشركاء التنمية والتجارة النظر في إمكانية توفير المساعدة التقنية بغرض تيسير أي تقليص تدريجي للترتيبات التفضيلية لدخول الأسواق؛

(ب) تغطي المعاملة الخاصة والتفضيلية المخصّصة لأقل البلدان في منظمة التجارة العالمية نموا مجموعة واسعة من الأحكام. وفي الوقت الراهن، لا توجد إجراءات راسخة للتقليص التدريجي لتلك الأحكام أو لتمديدها، مما قد يولّد شكوكا بالنسبة للبلدان التي يُرفع اسمها من الفئة. وينبغي تشجيع أعضاء منظمة التجارة العالمية على اعتماد إجراءات وجداول زمنية رسمية للتقليص التدريجي للمعاملات الخاصة والتفضيلية المخصصة لأقل البلدان نموا؛

(ج) عملا بالقرار ٢٠٩/٥٩، ينبغي لشركاء التنمية دعم تنفيذ استراتيجية الانتقال وتجنب حدوث أي تخفيضات فجائية في المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها للبلد الذي يُرفع اسمه من القائمة. وإذا كانت التخفيضات ضرورية، فينبغي أن تحدث بطريقة تدريجية ويمكن التنبؤ بها؛

(د) ينبغي للجهات المانحة عند تخصيص المعونات، النظر في المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا، وبالأخص المعايير المتعلقة بالضعف الاقتصادي؛

(هـ) بعض المنظمات المتعددة الأطراف، ومنها الأمم المتحدة، تطبق في ميزانياتها سقفا لتبرعاتها لصالح أقل البلدان نموا. وينبغي لتلك المنظمات اعتماد إجراءات رسمية لتمديد السقف أو تقليصه تدريجيا؛

(و) تقدم الأمم المتحدة الدعم المالي لمشاركة أقل البلدان نموا في دورات الجمعية العامة العادية والاستثنائية. ويجوز تقديم مثل هذه الإعانات المتصلة بالسفر لفترة تصل إلى ثلاث سنوات بعد الرفع من القائمة. وتقوم بعض هيئات الأمم المتحدة الأخرى أيضا بتيسير مشاركة أقل البلدان نموا في اجتماعات الأمم المتحدة. وينبغي تشجيع هذه الهيئات على تقديم الدعم المتعلق بالسفر الذي تقدمه إلى البلدان التي يُرفع اسمها، لعدة سنوات؛

(ز) تُخصَّص ثلاثة صناديق رئيسية حصريا لأقل البلدان نموا، وهي: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً في ظل الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والإطار المتكامل المعزز. وقد أوصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٩/٥٩، بمواصلة تنفيذ الإطار المتكامل المعزز لصالح البلدان التي ترفع

من القائمة على مدى فترة ملائمة لحالة التنمية للبلد. ومن الممكن تقديم توصية مماثلة للصندوقين الآخرين، واللذين لم يعتمد أي منهما حتى الآن تدابير للانتقال السلس دعما للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا؛

(ح) ومن أجل تبديد مخاوف أقل البلدان نموا التي ترفع من القائمة ومعالجة الضعف الشديد للكثير من تلك البلدان، يجوز إنشاء آليات للتأمين ضد الأحداث الكارثية المتصلة بالمناخ أو غيرها من الصدمات الخارجية السلبية والمؤقتة المفضية إلى خسائر كبيرة في الإيرادات في البلدان التي ترفع من القائمة. وعند الاقتضاء، ينبغي لشركاء التنمية تيسير أو دعم ذلك عن طريق المعونات أو نظم الضرائب الدولية[٤].

(٤) انظر، ”تعزيز تدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نموا“، مذكرة لجنة السياسات الإنمائية آب/أغسطس ٢٠١٠.

الفصل السادس

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

١٠٩ - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواءمة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقدرها المجلس بهدف المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء مهامه.

١١٠ - وستضطلع اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة المقبلة بالعمل حول موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣، وهو ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“؛

١١١ - وستعرض اللجنة آراءها ورؤاها المستقلة حول كيفية تعزيز التنفيذ الكامل والفعال لخطة عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وغيرهما من الأحكام المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية طبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/٢٠١١.

١١٢ - وستواصل اللجنة عملها بشأن خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، وستنظر في كيفية إضفاء الطابع العملي على المبادئ التي ينبغي أن تستند إليها الاستراتيجية الجديدة على النحو الوارد في الفصل الثالث من هذا التقرير. وستدرس اللجنة كذلك كيف ينبغي أن تجسد استراتيجيات التنمية البديلة تلك المبادئ في تلبية أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الفصل السابع

تنظيم الدورة

١١٣ - عقدت لجنة السياسات الإنمائية دورتها الرابعة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وحضر الدورة ستة عشر عضوا من أعضاء اللجنة، ومراقبون من عدة مؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول.

١١٤ - ويحدو اللجنة الأسى للوفاة المفاجئة لإحدى عضواتها، الأستاذة آليس أمسدين، في ١٤ آذار/مارس، وتود أن تهدي هذا التقرير تحية لذكراها.

١١٥ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وافتتح رئيس اللجنة الدورة ورحب بالمشاركين. وبعد ذلك، ألقى نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لويس ألفونسو دي ألبا، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، كلمة أمام اللجنة. وتلاه الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، توماس شتيلزر. ويمكن الاطلاع على بيانيهما على الموقع www.un.org/esa/policy/devplan.

١١٦ - ويرد جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة في المرفق الثاني.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

بينا أغارفال

خوسي أنطونيو ألونسو

لورديس أريزبي

كويسي بوتشوي

ريكاردو فرينش - ديفيس

ساكيكو فوكودا - بار

نورمان جيرفان

فيليب هين (المقرر)

مولو كيتسيلا (نائبة الرئيس)

أمينة ماما

وحيد الدين محمود

باتريك بلاين

فيكتور بيلوتيروتش

فاطمة صديقي

فرانسيس ستيوارت (الرئيس)

ميليتشا أوفاليتش

٢ - كانت الهيئات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صندوق الأمم المتحدة للسكان

منظمة التجارة العالمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

١ - افتتاح الدورة.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣ - خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - استعراض الثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا.

٥ - تعزيز أحكام استراتيجية الانتقال السلس.

٦ - العمالة والقدرة الإنتاجية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية.

210512 150512 12-28735 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق